

قضية

ينبع القرار الباكستاني الأخير إرسال قوات إلى السعودية برغبة متزايدة لدى الطرفين. إسلام آباد والرياض، في تقوية علاقاتهما. كل لمصالحه وغاياته. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات الباكستانية لاحتواء تداعيات القرار داخلياً، واهتمام أي اعتراض عليه خارجياً، إلا أن إقدامها عليه في الوقت الراهن يندرجها بمخاطر عدة، وهي التي تواجه في الأصل تهديدات استراتيجية متصاعدة

تودد باكستاني إلى السعودية: إسلام آباد تقامر بدعم «الأصدقاء»

دعاء سويدان

بعد قرابة ثلاثة أعوام من إقرار البرلمان الباكستاني، بالإجماع، «التزام الحياد» في الصراع الدائر في اليمن، ورفض

طلب الرياض إرسال قوات باكستانية إلى المملكة للمشاركة في عمليات «عاصفة الحزم»، أعلنت إسلام آباد، قبل أيام، إرسال ألفي جندي إضافي إلى السعودية، في «مهمة تدريبية

تحذيرات ممارسة من الانجرار لـ «المستنقع»

يقرّ مسؤول العلاقات الخارجية في «مجلس وحدة المسلمين في باكستان» المعارض، شفقت شيرازي، في حديث إلى «الأخبار»، بأن قرار السلطات إرسال قوات إضافية إلى السعودية لا يتعارض، في ظاهره، مع قرار البرلمان الصادر عام 2015، معتبراً ذلك «معوفاً أمامنا، كمعارضة، في الاحتجاج على الخطوة» التي يتم تبريرها بأنها «تأتي في إطار التعاون الثنائي، وضمن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الموقعة عام 1984 إبان حكم الجنرال ضياء الحق، والتي تنص على تقديم باكستان كل قدراتها من أجل حماية المملكة في حال تعرضها لأي خطر». ويرى أن «نواز شريف يحاول عبر هذه الخطوات تخفيف الضغوط الأميركية على باكستان، من خلال استرضاء السعودية لتتوسط لدى الولايات المتحدة». وكان الأمين العام لـ«المجلس»، راجا ناصر عباس، أعلن، في مؤتمر صحفي، رفض حزبه القرار الأخير، معتبراً إياه استجابة لإرادة الرياض تعاون إسلام آباد معها في «حربها الانفردية على الشعب اليمني». وشدد على ضرورة أن «لا توقع الحكومة البلاد في هذا المستنقع»، داعياً إياها إلى أن «تقوم بدور الوسيط» بدلاً من ذلك. (الأخبار)

واستشارية». إعلان أثار الكثير من علامات الاستفهام بشأن خلفياته وتداعياته، خصوصاً أنه يأتي في وقت تتزاحم فيه المؤشرات إلى مساع تبدالها المملكة لإحداث تبدلات على الساحة السياسية الباكستانية بما يخدم مصالحها. وعلى الرغم من أن القرار الجديد استدعى موجة اعتراضات داخل البرلمان وخارجه، إلا أنه من المستبعد أن يتم التراجع عنه، في ظل اندفاع «حزب الرابطة الإسلامية» الحاكم، ومعه المؤسسة العسكرية، إلى تعزيز علاقتهما بالرياض.

هذا الاندفاع تجلّى، خلال الفترة القصيرة الماضية، في سلسلة تحركات على خط الرياض - إسلام آباد، أوجت بأن ثمة رؤية سعودية لـ«الحليف الباكستاني» تتم بلورتها على أكثر من مستوى. بدأ الأمر منذ أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، مع زيارة لرئيس الوزراء الباكستاني، شاهد خاقان عباسي، إلى العاصمة السعودية، التقى خلالها الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده محمد.

وقد بدا لافتاً، حينها، أن عباسي اصطحب معه رئيس أركان الجيش، قمر الدين جاويد باجوا، ومدير عام الاستخبارات، نويد مختار. تلت ذلك، في أقل من شهرين، زيارة لباجوا إلى السعودية في الأول من الشهر الجاري أجرى خلالها مباحثات تناولت «العلاقات الثنائية، خاصة في المجالات العسكرية». وما بين

الزيارتين، كان القرار الأميركي، أوائل شهر كانون الثاني/يناير الماضي، تعليق مساعدات عسكرية لباكستان بقيمة 255 مليون دولار، ومن ثم مساعدات أمنية بقيمة ملياري دولار، لتعقب القرار مناقشات بحرية سعودية - باكستانية مشتركة باسم «نسيم البحر - 11» اختتمت في الـ16 من شباط/فبراير الحالي. سياتي

واشنطن تسابق إلى «النووي السعودي»: صفقة «متساهلة»

تستعد الولايات المتحدة لعرض صفقة على السعودية، بشأن تطلعات الأخيرة إلى بناء مفاعلات نووية على أراضيها. صفقة تسمى واشنطن في جعلها على مستوى منخفض من «المعايير الصارمة» من أجل لتوجه الرياض نحو موسكو أو بكين. لكن دون ذلك عقبات عدة تبدأ من الشروط التي تفرضها القوانين الأميركية، ولا تنتهي بالاعتراض الديمقراطي في مجلس النواب الأميركي على التوسع في نشر التكنولوجيا النووية في منطقة الشرق الأوسط

واشنطن - محمد دلبج

تعود خطط الحكومة السعودية لبناء مفاعلين نوويين على أراضي المملكة إلى الواجهة مجدداً، مع اشتداد المنافسة بين القوى الدولية على الاستثمار بالحصة الأكبر من الاستثمار في هذا المجال، فمنذ أن التقى وزير الطاقة الأميركي، ريك بري، مندوبين سعوديين في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، دخلت على خط التنافس

كوريا الجنوبية وفرنسا، اللتان تُعدان حليفتين للولايات المتحدة، كما دخلت أيضاً على الخط نفسه كل من الصين وروسيا، المصنفتين كـ«تهديد رئيس للأمن القومي الأميركي» وفق الاستراتيجية الدفاعية التي أعلنها «البنتاغون» لعام 2018.

وكان بري قد أبلغ الوفد السعودي بضرورة أن تكون للولايات المتحدة الأولوية في الصفقة المنتظرة؛ كونها «الشريك الاستراتيجي الرئيس للسعودية في المجالات النفطية والعسكرية»، في إشارة إلى ضرورة أن تتجاوز المملكة علاقاتها مع روسيا والصين في هذا المجال، على الرغم مما تمثله الدولتان من أهمية بالنسبة للرياض التي تسعى إلى الحصول على الخبرة التقنية لتجاوز الاعتماد على النفط، والتنافس مع إيران. ذلك أن الصين تُعد من أفضل زبائننا على الإطلاق، فيما تمثل روسيا شريكاً أساسياً لها في ضبط الإنتاج العالمي من النفط.

ومن المقرر أن يزور، قريباً، وفد أميركي يضم دبلوماسيين ومسؤولين في الاستخبارات، السعودية، لإجراء مفاوضات بهذا الشأن، ومحاولة التوصل إلى حل وسط ما بين الشروط التي تفرضها قوانين تصدير التكنولوجيا النووية الأميركية، وبين إصرار السعودية على تجاوز تلك القوانين، الأمر الذي قد يدفع الرياض إلى اختيار دول أخرى مثل روسيا

والصين لبناء المفاعلات النووية. وترى إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تحظى بمكانة «غير عادية» لدى السعودية، أن إحياء صناعة نووية محظورة يُعد بمثابة فرصة لا ينبغي تفويتها، لكن مراقبين يتساءلون عما إذا كان ذلك يستحق تحمّل المخاطر التي سيستجلبها انتشار تكنولوجيا تنطوي على تدخل مع تطوير

والصين لبناء المفاعلات النووية. وترى إدارة الرئيس دونالد ترامب، التي تحظى بمكانة «غير عادية» لدى السعودية، أن إحياء صناعة نووية محظورة يُعد بمثابة فرصة لا ينبغي تفويتها، لكن مراقبين يتساءلون عما إذا كان ذلك يستحق تحمّل المخاطر التي سيستجلبها انتشار تكنولوجيا تنطوي على تدخل مع تطوير



ترى إدارة ترامب أن إحياء صناعة نووية محظورة فرصة لا ينبغي تفويتها (أ ف ب)

الأسلحة النووية في المنطقة الأكثر تقلباً في العالم. «المعيار الذهبي» غير أن توسع انتشار التكنولوجيا النووية في المنطقة قد بدأ بالتحقق فعلاً؛ إذ إن دولة الإمارات بدأت عملياً بناء أول مفاعل نووي من المقرر تشغيله هذا العام، فيما وقعت شركة

«روزاتوم» الروسية الحكومية صفقة بقيمة 21,3 مليار دولار لبناء مفاعل نووي في مصر، بالإضافة إلى أن الأردن وقع في عام 2015 اتفاقاً مع الروس بقيمة 10 مليارات دولار لبناء مفاعل نووي. وكذلك فعلت تركيا، في حين تخطط السعودية لبناء 16 مفاعلاً نووياً بكلفة تبلغ نحو 80 مليار دولار.

هذه الأخيرة لن يكون لها، بحسب مجلة «إيكونوميست»، أي معنى اقتصادي، في بلد يحرق يومياً 465 ألف برميل نطف في إنتاج الكهرباء، ولديه 11 مليار دولار من موارد النفط، وتشير المجلة، في تقرير نشر مطلع الشهر الجاري، إلى أن المفاعلات السعودية لن تكون قادرة على توليد أكثر من سدس الطاقة المطلوبة في ساعات الذروة، وهي 120 غيغا بايت، معبرة أنه في بلد تتسع فيه المساحات الصحراوية فمن الأفضل الاستثمار في الطاقة الشمسية، «حيث لا تقوم السعودية بتوليد أي طاقة من هذا النوع»، محذرة من أن «بناء مفاعل نووي للأغراض السلمية سيؤدي إلى سباق تسلح في أكثر مناطق العالم اضطراباً».

وعلى الرغم من أن الطاقة النووية للاستخدامات السلمية بعيدة عن الأسلحة النووية، إلا أن الوقود المستخدم يمكن إعادة معالجته وتحويله إلى البلوتونيوم الذي يدخل في صناعة القنابل النووية. كما أن